

جمهورية مصر العربية
معهد التخطيط القومي



تقرير أوضاع الأمن الغذائي في مصر 2018



تقرير أوضاع الأمن الغذائي في مصر 2018



معهد التخطيط القومي - تقاطع صلاح سالم مع شارع الطيران - مدينة نصر الرقم البريدي
11765

www.inplanning.gov.eg

[E.MAIL: inp.technical.office@inp.edu.eg](mailto:inp.technical.office@inp.edu.eg)

Phone: +20222627372 / +202 22634040

Fax: 22634747 / 24011398

لكل مواطن الحق في غذاء صحي وكاف، وماء نظيف،
وتلتزم الدولة بتأمين الموارد الغذائية للمواطنين كافة
كما تكفل السيادة الغذائية بشكل مستدام،
وتضمن الحفاظ على التنوع البيولوجي الزراعي
وأصناف النباتات المحلية
للحفاظ على حقوق الأجيال

دستور جمهورية مصر العربية

المادة (79)

الفريق البحثي

أ.د. سحر البهائي (الباحث الرئيسي)

أ.د. سعد نصار مستشار التقرير، أستاذ بكلية الزراعة جامعة القاهرة

أ.د. سعد علام مستشار التقرير، أستاذ بمعهد التخطيط القومي

أ.د. ابراهيم صديق مستشار التقرير، أستاذ بكلية الزراعة جامعة المنوفية

أعضاء الهيئة العلمية بمعهد التخطيط القومي

أ.د. إجلال راتب، أستاذ بمعهد التخطيط القومي

أ.د. عبد العزيز إبراهيم، أستاذ بمعهد التخطيط القومي

د. على البجلاتي، مدرس بمعهد التخطيط القومي

أعضاء من خارج المعهد

أ.د. نشوى التطاوى، أستاذ الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة الأسكندرية

د. م. مصطفى، مدرس الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة الأسكندرية

م. أسامة غباشي، معهد بحوث الاقتصاد الزراعي

أعضاء الهيئة العلمية المعاونة بمعهد التخطيط القومي

م. شيماء عزب، مدرس مساعد بمعهد التخطيط القومي

أ.إيمان عصام، معيد بمعهد التخطيط القومي

سكرتارية

أ. نهلة شكرى

تقديم



إيماناً بدور معهد التخطيط القومي كمركز فكر لإجراء البحوث والتقارير وتقديم الاستشارات في مجالات التخطيط والتنمية، ودوره المحوري في تحقيق أهداف استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر 2030. يطلق المعهد الإصدار السنوي الثاني من تقرير أوضاع الأمن الغذائي في مصر 2018، والذي يأمل بإصداره أن يساهم في رصد ومتابعة تطورات أوضاع الأمن الغذائي في مصر، بما يساعد على تفعيل

الجهود المبذولة لتعزيز مساراته، وأن يلبي حاجة واضعي السياسات ومتخذي القرار، ويكون عوناً للباحثين والدارسين والمهتمين بأوضاع الأمن الغذائي. يستعرض التقرير في خمسة فصول أوضاع الأمن الغذائي على المستوى العالمي والعربي، وتحليل منظومته ومحدداته ومؤشراته في مصر.

حيث اختص الفصل الأول باستعراض أوضاع الأمن الغذائي على المستوى العالمي والعربي والتحديات التي تواجهه، كما رصد التقدم المحرز بأهداف التنمية المستدامة العالمية المرتبطة بالأمن الغذائي. في حين اختص الفصل الثاني بدراسة وتحليل الأركان الأساسية لمنظومة الأمن الغذائي في مصر، والمكونة من الموارد المرتبطة بالإنتاج الزراعي وإنتاج السلع الغذائية الرئيسية، والسياسات والتشريعات المرتبطة بالأمن الغذائي، وأخيراً التحديات التي تواجه الأمن الغذائي في مصر والحلول المقترحة للتغلب عليها. وتناول الفصل الثالث من التقرير تحليل وضع مصر على مؤشر الأمن الغذائي العالمي الصادر عن الإيكونوميست، وترتيب مصر على مؤشر الجوع، كما رصد التقدم المحرز بأهداف التنمية المستدامة العالمية والمرتبطة بالأمن الغذائي، ودرس بعض المؤشرات على المستوى المحلي التي تعكس أوضاع الفجوة الغذائية، ونسب الاكتفاء الذاتي، والكميات المتاحة للاستهلاك من السلع الغذائية الرئيسية، ومتوسط نصيب الفرد منها. وإختص الفصل الرابع بقضية التقرير على المستوى الدولي والتي جاءت تحت عنوان " أثر النزاعات

المسلحة على الأمن الغذائي"، واختص الفصل الخامس والأخير بقضية التقرير على المستوى المحلي تحت عنوان "سلامة الغذاء في مصر".

وقد أشارت نتائج التقرير إلى العديد من التطورات الإيجابية في أوضاع الأمن الغذائي بمصر، فقد حققت مستويات متقدمة في العديد من المؤشرات المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة العالمية المرتبطة بالأمن الغذائي، كما تحسن إنتاج بعض السلع الغذائية النباتية والحيوانية والسلمكية، فضلاً عن التوسع الملحوظ في المشروعات القومية بالقطاع الزراعي سواء التي تنفذها الدولة مباشرة من خلال شركاتها أو بالاشتراك مع القطاع الخاص.

الإ انه من ناحية أخرى أوضحت نتائج التقرير العديد من التحديات التي تواجه الأمن الغذائي في مصر والتي من أهمها تدهور خصوبة الأراضي الزراعية والتحديات عليها، المخاطر التي تواجه الموارد المائية في مصر، والتغيرات المناخية وتأثيراتها المحتملة، فضلاً عن تحديات أخرى تمثلت في ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج الزراعية، وغياب الاهتمام الكافي بمنظومة التسويق الزراعي.

كما أشار التقرير إلى أن للنزاعات المسلحة دور كبير في تفاقم أوضاع الأمن الغذائي، وفي هذا الصدد عرض التقرير أثر النزاعات المسلحة على أوضاع الأمن الغذائي في كل من سوريا واليمن. أوضح التقرير أيضاً العلاقة الوثيقة بين سلامة الغذاء والأمن الغذائي واستعراض مسببات التلوث الغذائي في مصر ودور المنظمات المحلية في الحفاظ على سلامة الغذاء.

وأخيراً أتقدم بخالص الشكر والتقدير لكافة أعضاء الفريق البحثي المسئول عن إعداد هذا التقرير الذي يعد أحد وثائق المعهد الهامة. مع خالص التمنيات الطيبة بكل الخير والتوفيق والسداد لمعهدنا العريق ومصرنا الغالية.

أ.د. علاء زهران

رئيس معهد التخطيط القومي

الرسائل الرئيسية

1. حققت مصر مستويات متقدمة في مؤشرات كل من نسبة انتشار نقص التغذية بين السكان، ونسبة الأطفال الذين يعانون من التقزم ومؤشر زيادة الوزن للأطفال دون الخامسة، ونسبة النساء في سن الإنجاب المصابات بفقر الدم، ونسبة الرضع الذي يتم إرضاعهم رضاعة طبيعية.

2. مكونات الأسعار الحرارية للفرد المصري تعتمد بشكل جوهري على المنتجات النباتية تليها المنتجات الحيوانية ثم السمكية، وهو نمط غذائي غير صحي يترتب عليه زيادة مستويات الوزن والبدانة، مصحوبة بالعديد من الأمراض المرتبطة بالأنماط الغذائية غير الصحية.

3. احتلت مصر المرتبة رقم 61 على المؤشر العام للأمن الغذائي العالمي من ضمن 113 دولة خلال عام 2018، وتصنف مصر وفق لهذا المؤشر ضمن المستوى المعتدل طبقاً لتصنيف مستويات مؤشر الجوع.

4. عدم إمكانية القضاء على الجوع بحلول عام 2030 بجميع الأقاليم حيث أن الجوع مازال مرتفعاً بشكل هائل، ويعاني حوالي 21% من سكان العالم من نقص التغذية خلال عام 2018، وتعد منطقتي جنوب آسيا، وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى من المناطق التي تقع ضمن التصنيف الخاص بمستوى الجوع الخطير.

5. تعتبر اليمن أكثر الدول العربية معاناة للجوع إذ تحتل المرتبة 117 عالمياً على مؤشر الجوع من إجمالي 119 دولة للعام 2018، ويصنف مستوى الجوع باليمن ضمن المستوى المرعب إذ بلغت نسبة مؤشر الجوع حوالي 39.7%، بفارق ضئيل عن السودان والذي

يحتل المرتبة 112 عالمياً ثاني أكثر الدول العربية جوعاً، فيما جاءت دولة جزر القمر في المرتبة 101 عالمياً ثالث أكثر الدول العربية جوعاً.

6. مازال التقدم المحرز بأهداف التنمية المستدامة على المستوى العالمي بعيد من المستهدف، فهناك زيادة في نسب إنتشار نقص التغذية، وزيادة في عدد الذين يعانون من إنعدام الأمن الغذائي الحاد وخاصةً بقارة أفريقيا، كما أن النسب المتحققة بمؤشرات التقزم، والهزال، وزيادة الوزن في الأطفال كلها بعيدة عن المستهدف، وأيضا النسب المتحققة لمؤشرات السمنة، ونسب النساء في سن الإنجاب وتعاني من فقر دم، ونسبة الرضع الذين تقل أعمارهم عن 6 أشهر ويتم إرضاعهم رضاعة طبيعية خالصة مازالت بعيد عن المستهدف.

7. تظل التغيرات المناخية والآثار المحتملة منها من التحديات المستمرة للأمن الغذائي سواء على المستوى العالمي أو المحلي، فإرتفاع درجات الحرارة وتغير أنماط هطول الأمطار سيؤثر على المحاصيل الزراعية والثروة الحيوانية مما يؤثر على إنتاجية العديد من المحاصيل الزراعية، ويترتب عليه تدهور الإنتاج الزراعي وتأثر الأمن الغذائي، مما يتطلب الإهتمام بإنتاج أصناف وسلالات قادرة على تحمل الظروف البيئية غير الملائمة من إرتفاع في درجات الحرارة وندرة المياه.

8. أثرت النزاعات المسلحة على أوضاع الأمن الغذائي بكل من سوريا واليمن وترتب عليها تدمير القطاع الزراعي السوري وعجز الحكومة عن إعادة تنفيذ المشاريع الاستراتيجية الحديثة لتطوير شبكات الري والبنى التحتية للقطاع، وتوقف الكثير إن لم يكن كل الصناعات الغذائية، فضلاً عن نزوح آلاف المزارعين من الريف إلى المدن والأماكن الآمنة. بينما كان الوضع باليمن كارثياً حيث أصبح أكثر من 60% من عدد السكان يحتاجون لمساعدات غذائية عاجلة، فضلاً عن انهيار البنى التحتية وتلوث المياه وعدم توافر صرف صحي وغلق الموانئ والمطارات مما ساهم في زيادة حدة انعدام الأمن الغذائي وانتشار الأمراض وخاصة الكوليرا.

الملخص التنفيذي

يتحقق الأمن الغذائي عندما يتوافر للجميع في كل الأوقات الإمكانات المادية والاجتماعية والاقتصادية للوصول إلى الأغذية المأمونة والمغذية بكميات كافية لتلبية احتياجاتهم وتفضيلاتهم الغذائية لينعموا بحياة نشيطة وصحية. وانطلاقاً من مكانة الأمن الغذائي في خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية وعلاقته بالأمن القومي واستقلالية القرار السياسي والاقتصادي، تأتي أهمية إصدار هذا التقرير، فضلاً عن تزامن إصداره مع تنفيذ مصر لاستراتيجية التنمية المستدامة رؤية مصر 2030، إضافة لعدم وجود تقارير محلية ترصد بشكل سنوي أوضاع الأمن الغذائي.

يستهدف التقرير استعراض ورصد وتحليل أوضاع الأمن الغذائي على المستوى العالمي والعربي، وتحليل منظومة الأمن الغذائي في مصر ومحدداته ومؤشراته، وذلك خلال الفترة (2013-2018)، ويضم التقرير "خمس فصول" يستعرض الفصل الأول، أوضاع الأمن الغذائي على المستوى العالمي والعربي، ويركز الفصل الثاني على دراسة وتحليل الأركان الأساسية لمنظومة الأمن الغذائي في مصر، ويتناول الفصل الثالث تحليل وضع مصر على مؤشر الأمن الغذائي العالمي الصادر عن الإيكونوميست، وترتيب مصر على مؤشر الجوع، كما يدرس بعض المؤشرات على المستوى المحلي، والتي تعكس أوضاع الفجوة الغذائية، ونسب الاكتفاء الذاتي، والكميات المتاحة للاستهلاك من السلع الغذائية الرئيسية، ومتوسط نصيب الفرد منها. وإختص الفصل الرابع بقضية التقرير على المستوى الدولي "أثر النزاعات المسلحة على الأمن الغذائي"، بينما تناول الفصل الخامس، قضية التقرير على المستوى المحلي "سلامة الغذاء في مصر". كما يضم التقرير الملاحق والمراجع فضلاً عن الملخص التنفيذي والرسائل الرئيسية للتقرير.

الأمن الغذائي العالمي والعربي، ووفقاً لذلك تم تقسيم الفصل إلى ثلاثة أجزاء رئيسية: الجزء الأول: يستعرض أوضاع الأمن الغذائي على المستويين العالمي والعربي. الجزء الثاني: رصد التقدم المحرز بأهداف التنمية المستدامة العالمية المرتبطة بالأمن الغذائي على المستويين العالمي والعربي. الجزء الثالث: يهتم بالتعرف على التحديات التي

يستهدف الفصل الأول رصد أوضاع الأمن الغذائي على المستوى العالمي بصفة عامة والعربي بصفة خاصة، وذلك خلال الفترة 2012-2018، والتعرف على أوضاع الجوع على المستويين العالمي والعربي، كما يستهدف رصد التقدم المحرز بأهداف التنمية المستدامة العالمية المرتبطة بالأمن الغذائي، وتناول الفصل في نهايته التحديات التي تواجه

تواجه الأمن الغذائي على المستويين العالمي والعربي.

ركز الفصل الثاني على دراسة وتحليل الأركان الأساسية لمنظومة الأمن الغذائي في مصر، والمكونة من العناصر التالية: (1) الموارد المرتبطة بالإنتاج الزراعي، والتي تضم كل من الموارد الأرضية الزراعية، والموارد المائية، والسكان، والثروة الحيوانية والداجنية والسلمكية، بالإضافة إلى الاستثمارات المنفذة في القطاع الزراعي، والدخل الزراعي ومكوناته، والنتائج المحلي من القطاع الزراعي.

(2) إنتاج السلع الغذائية الرئيسية في مصر، وتشمل المجموعات الغذائية المختلفة مع التركيز على السلع الاستراتيجية والتي تؤثر على أوضاع الأمن الغذائي في مصر وهي القمح، والأرز، والذرة الشامية، والفلول البلدي، والعدس، والسكر، والزيوت النباتية. والمنتجات الحيوانية والتي تشمل اللحوم الحمراء والبيضاء والأسماك، بالإضافة إلى الألبان ومنتجاتها والبيض.

(3) السياسات والتشريعات المرتبطة بالأمن الغذائي في مصر، الصادرة خلال عام 2018/2017 مع التركيز على السياسات والتشريعات المتعلقة بقضية التقرير "سلامة الغذاء في مصر".

(4) كما إشمئ هذا الفصل على أهم التحديات التي تواجه الأمن الغذائي في مصر وبعض المقترحات للتغلب عليها.

وتناول الفصل الثالث من التقرير تحليل وضع مصر على مؤشر الأمن الغذائي

العالمي الصادر عن الإيكونوميست، وترتيب مصر على مؤشر الجوع، واستعراض بعض المؤشرات على المستوى المحلي، ووفقاً لذلك تم تقسيم الفصل إلى خمسة أجزاء رئيسية:

يتناول الجزء الأول، استعراض وضع مصر على مؤشر الأمن الغذائي العالمي خلال الفترة 2013-2018. يهتم الجزء الثاني، بالتعرف على أوضاع الجوع والفقر في مصر. يرصد الجزء الثالث، التقدم المحرز بأهداف التنمية المستدامة العالمية المرتبطة بالأمن الغذائي. يوضح الجزء الرابع، أهم المؤشرات المحلية التي تعكس أوضاع الأمن الغذائي في مصر، يتناول الجزء الخامس، دراسة وتحليل الكميات المتاحة للاستهلاك من السلع الغذائية الرئيسية، ومتوسط نصيب الفرد من هذه السلع، ومن السعرات الحرارية والبروتينات والدهون.

ركز الفصل الرابع على دراسة قضية التقرير على المستوى الدولي والتي تناولت في هذا الإصدار أثر النزاعات المسلحة على الأمن الغذائي بصفة عامة، مع التركيز على دولتي سوريا واليمن، كأحدى الدول العربية التي تعاني من آثار النزاعات المسلحة خلال الأونة الأخيرة. ووفقاً لذلك تم تقسيم الفصل إلى خمسة أجزاء رئيسية، تناول الجزء الأول، النزاعات المسلحة والجوع في العالم، ورصد الجزء الثاني، العلاقة بين النزاعات المسلحة والأمن الغذائي. وركز الجزء الثالث على دور الأمن الغذائي في إقرار السلام والحد من النزاعات المسلحة. وإستعرض الجزء الرابع، وضع النزاعات

المسلحة في دولتي سوريا واليمن وأثرها على الأمن الغذائي بالدولتين، ويختتم الفصل بعرض دور المنظمات الدولية في توفير الغذاء بمناطق النزاع المسلح.

وتناول الفصل الخامس قضية التقرير على المستوى المحلي والتي تدور حول "سلامة الغذاء في مصر" والتي تُعد من أهم قضايا الأمن الغذائي، فكما هو معروف أن الأمن الغذائي يتحقق عندما يتمتع كافة البشر في جميع الأوقات بفرص الحصول من الناحيتين المادية والاقتصادية على أغذية كافية وسليمة ومغذية تلبي حاجاتهم التغذوية وتناسب أذواقهم الغذائية كي يعيشوا حياة موفورة النشاط والصحة، وبالتالي فإن ضمان الحصول على أغذية مأمونة هو في حد ذاته عنصر من عناصر الأمن الغذائي، وهو بالفعل ما ذكر صراحةً في تعريف الأمن الغذائي الذي أقره مؤتمر القمة العالمي للأغذية.

ويستعرض الفصل من خلال أجزأؤه الخمسة مفهوم سلامة الغذاء بصفة عامة والمقصود بالسلامة المطلقة والنسبية للغذاء، كما يناقش العلاقة بين سلامة الغذاء والأمن الغذائي والإنعكاسات الايجابية والسلبية لسلامة الأغذية على الأمن الغذائي، ويرصد بصفة عامة مفهوم تلوث الغذاء وأهم أنواعه ومسبباته، وبصفة خاصة يرصد مسببات تلوث الغذاء في مصر، ثم ينتهي بالتعرف على الأدوار المختلفة لأهم الهيئات الدولية والمحلية المسؤولة عن سلامة الغذاء في مصر.

وتوصل التقرير إلى أهم النتائج التالية:

• سجلت منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى أدنى قيمة لمؤشر الأمن الغذائي العالمي خلال الفترة 2012-2018 وتعتبر هذه المنطقة من أكثر مناطق العالم التي تعاني من كافة أشكال نقص التغذية، والجوع، والارتفاع الملحوظ في معدلات نمو السكان (2.7%) سنوياً، إضافة لموجات الجفاف وعدم الاستقرار السياسي في العديد من بلدان هذه المنطقة. من ناحية أخرى سجلت كل من أمريكا الشمالية، ودول مجلس التعاون الخليجي أعلى قيم لمؤشر الأمن الغذائي العالمي، الأمر الذي يعكس قدرة مستهلكي هذه الدول على تحمل تكاليف شراء المواد الغذائية وسهولة الحصول عليها وجودتها.

• أن الجوع على مستوى العالم مازال مرتفعاً بشكل هائل، حيث يعاني حوالي 21% من سكان العالم من نقص التغذية خلال عام 2018، وأن منطقتي جنوب آسيا، وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى تقع ضمن التصنيف الخاص بمستوى الجوع الخطير مما يشير إلى صعوبة الأوضاع الحياتية والمعاناة الإنسانية في هذه الدول.

• تأتي دول من القارة الأفريقية في مقدمة الدول الأكثر جوعاً على مستوى العالم، وهم جمهورية أفريقيا الوسطى (المركز رقم 119 عالمياً) وتشاد (المركز رقم 118 عالمياً)، ومدغشقر (116) وزامبيا (115)، وسيراليون (114) والسودان (112) بالإضافة إلى ثلاثة دول من قارة آسيا، هم اليمن (117)، وأفغانستان (111)، وتيمور الشرقية

(110)، ودولة هايتي (113) في منطقة الأمريكتين.

في حين حصلت بيلاروسيا على تصنيف أقل الدول جوعاً، تليها البوسنة والهرسك، ثم تشيلي وكوستاريكا وكرواتيا من المركز الثاني وحتى الخامس على الترتيب، أما في المركز السادس فقد جاءت كوبا ومن المركز السابع وحتى العاشر جاءت إستونيا، الكويت، لاتفيا، ليتوانيا على الترتيب.

• هناك ما يقرب من 10% من سكان العالم خلال عام 2017 يعانون من انعدام الأمن الغذائي الحاد أي ما يعادل نحو 769 مليون شخص بزيادة بلغت حوالي 104 مليون شخص مقارنةً بعام 2016، وسجلت قارة أفريقيا أعلى مستويات انعدام للأمن الغذائي الحاد خلال عام 2017 بنسبة بلغت 29.8% مقارنةً بحوالي 25.4% عام 2016. وتتركز حالات انعدام الأمن الغذائي الحاد في أفريقيا بمنطقة جنوب الصحراء الكبرى، والتي يلاحظ تزايدها إلى حوالي 346 مليون شخص عام 2017 مقارنةً بحوالي 285 مليون شخص عام 2016، ويُعزي التفاقم الهائل في حالات انعدام الأمن الغذائي هناك لسوء الأوضاع الاقتصادية والسياسية والجوية خاصةً حالات الجفاف المتعاقب.

• كما تزايد عدد الأشخاص الذين يعانون من إنعدام الأمن الغذائي الحاد بقارة آسيا من حوالي 288 مليون شخص خلال عام 2016 لحوالي 312 مليون شخص عام 2017 بمعدل بلغ حوالي 8.3%.

• أشارت النتائج لصعوبة تحقيق الهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة

العالمية والخاص بالقضاء على الجوع، وتوفير الأمن الغذائي، وتحسين التغذية، وتعزيز الزراعة المستدامة لمعظم دول العالم، خاصةً بدول القارة الأفريقية.

• أوضحت دراسة أركان منظومة الأمن الغذائي في مصر، والخاصة بالموارد الأرضية الزراعية تزايد المساحات المنزرعة من نحو 8.95 مليون فدان عام 2013/2012 إلى حوالي 9.13 مليون فدان عام 2017/2016 بمعدل زيادة بلغ نحو 2%، كما تزايدت المساحة المحصولية بنحو 3.6% خلال نفس الفترة.

• كما تزايدت مساحة الأراضي المستصلحة بنسبة زيادة قدرها 71% خلال عام 2017/2016 مقارنةً بعام 2013/2012، وترتب على الزيادة في جملة الأراضي المستصلحة زيادة في قيمة كل من الانتاج النباتي لهذه المساحات، وقيمة انتاج الصوب الزراعية للأراضي المستصلحة، وقيمة الانتاج الحيواني (إنتاج ألبان وتسمين وتربية ماشية وأغنام) في المساحات المستصلحة.

• تعتبر المنتجات الحيوانية مصدراً أساسياً للبروتين الحيواني اللازم للفرد، وتمتلك مصر رصيماً من الثروة الحيوانية الموزعة بين الماشية، والأغنام، والماعز، والجمال وقد تزايدت أعداد هذه الحيوانات بصفة عامة خلال عام 2017 مقارنةً بعام 2016. كما تزايدت أعداد الدواجن بنحو 4.2% خلال عام 2017 مقارنةً بأعدادها خلال عام 2016.

• بلغ الانتاج السمكي في مصر نحو 1.82 مليون طن عام 2017 مقابل 1.71 مليون طن عام 2016 بنسبة زيادة قدرها

حوالي 6.8%، ويرجع ذلك إلى زيادة كمية إنتاج المزارع السمكية حيث تهتم الدولة بمشروعات الاستزراع السمكي، ويأتي في مقدمتها المشروع القومي للاستزراع السمكي بكفر الشيخ والذي يعد واحداً من أهم المشروعات الطموحة التي خطت بها الدولة بخطى واسعة في هذا المجال، حيث يعد الأول من نوعه في منطقة الشرق الأوسط والقارة الأفريقية.

• تزايد قيمة الإنتاج الزراعي المصري من حوالي 282.4 مليون جنيه عام 2013/2012 إلى حوالي 356.5 مليون جنيه عام 2017/2016 بمعدل بلغ نحو 26.2%، وبلغ صافي الدخل الزراعي 253.6 مليار جنيه عام 2017/2016 مقابل 246.4 مليار جنيه عام 2016/2015 بزيادة قدرها 3%.

• يعتبر التدهور المستمر لمعدلات خصوبة التربة الزراعية في العديد من المناطق الزراعية المصرية من ضمن التحديات التي تواجه الأمن الغذائي في مصر، الأمر الذي يحتم إجراء مسوحات للتربة بصورة دورية وتوفير الأسمدة الموصى بها بالكميات والمواعيد المناسبة، وتمكين المزارعين من الحصول عليها، والتأكيد على أهمية الاستمرار في تجديد شبكات الصرف الزراعي وصيانتها، وتزويد المناطق الزراعية المحرومة من الصرف الزراعي بشبكات الصرف المناسبة.

• إستهدفت معظم السياسات الزراعية في مصر تحقيق معدلات عالية للأمن الغذائي من السلع الاستراتيجية، من خلال رفع نسب الإكتفاء الذاتي من الحاصلات الزراعية الرئيسية، إلا أن

الواقع الفعلي يسير عكس المستهدف، ويُعزى ذلك للعديد من الأسباب والتي من أهمها: الزيادة السكانية الهائلة والتي تزايد من الطلب على السلع الغذائية بمعدلات أعلى من معدلات نمو هذه السلع. محدودية الموارد المائية تحول دون التوسع الأفقي وإضافة مساحات من الأراضي الجديدة. التفتت المستمر في الحيازات الزراعية والذي ترتب عليه ضياع نحو 12% من أخصب الأراضي كحدود وفواصل بين الحيازات، فضلاً عن تعذر تعميم نظم الميكنة الحديثة والتسويق الاقتصادي للمحاصيل للاستفادة من وفورات الإنتاج الكبير والتجميع الأمثل للحاصلات. تدني منظومة التسويق والتي تساهم في زيادة الفاقد من السلع الغذائية خلال المسالك التسويقية المختلفة، حيث تعاني هذه المنظومة العديد من المشكلات منها، ضعف البنية التحتية لوسائل النقل والتخزين والتصنيع، وعدم الاهتمام بمعايير ومواصفات الجودة، وغياب الاهتمام الكافي بالتسويق الزراعي في الخطط التنموية، فضلاً عن الفوائد السلعية المختلفة خلال مراحل العملية التسويقية والتي تؤثر على كل من المنتج والمستهلك.

وتظل التغيرات المناخية والأثار المحتملة منها من التحديات المستمرة للأمن الغذائي سواء على المستوى العالمي أو المحلي، فإرتفاع درجات الحرارة وتغير أنماط هطول الأمطار سيؤثر على المحاصيل الزراعية والثروة الحيوانية مما يؤثر على إنتاجية العديد من المحاصيل الزراعية، ويترتب عليه

تدهور الإنتاج الزراعي وتأثر الأمن الغذائي، مما يتطلب الإهتمام بإنتاج أصناف وسلالات قادرة على تحمل الظروف البيئية غير الملائمة من ارتفاع في درجات الحرارة وندرة المياه.

• أشارت النتائج المرتبطة بمؤشرات الأمن الغذائي في مصر، أن القيم المقدرة لنسبة انتشار نقص التغذية بين السكان قد تناقصت خلال عام 2018 مقارنةً بعام 2017 لتصل لحوالي 4.5%، وكذلك نسبة الأطفال الذين يعانون من التقزم من حوالي 30.7% خلال عام 2012 إلى حوالي 22.3% عام 2018، كما تناقص قيمة مؤشر زيادة الوزن للأطفال دون الخامسة من حوالي 20.5% عام 2012 إلى حوالي 15.7% عام 2017، وتناقصت كل من نسبة النساء في سن الإنجاب المصابات بفقر الدم، ونسبة الرضع الذي يتم إرضاعهم رضاعة طبيعية.

• هناك تدني في نسب الإكتفاء الذاتي لمجموعة السلع الغذائية الاستراتيجية، مقابل تزايد في مجموعات الألبان ومنتجاتها والبيض واللحوم البيضاء. أظهرت نتائج متوسط نصيب الفرد من السلع الغذائية والسعرات الحرارية والبروتينات والدهون أهم ما يلي:

➤ تزايد متوسط نصيب الفرد المصري من القمح ودقيقه إلى حوالي 148.6 كجم/سنة خلال عام 2017 مقارنةً بحوالي 133 كجم/سنة عام 2016 بما يعادل زيادة قدرها 11.7%، ويلاحظ أن متوسط نصيب الفرد المصري خلال عام 2017 يعادل أضعاف المتوسط العالمي خلال نفس العام والبالغ 66.8 كجم/سنة.

➤ تزايد متوسط نصيب الفرد المصري من الأرز من حوالي 33.4 كجم/سنة عام 2016 إلى حوالي 38.4 كجم عام 2017 إلا أنه مازال أقل من المتوسط العالمي والمقدر بحوالي 54.1 كجم/سنة.

➤ بلغ متوسط نصيب الفرد من الزيوت النباتية خلال عام 2017 حوالي 17.6 كجم/سنة مقارنةً بحوالي 16 كجم/سنة، وهي زيادة طفيفة ولكنها مازالت أدنى من متوسط النصيب العالمي والمقدر بحوالي 22.8 كجم/سنة خلال عام 2017.

➤ تزايد متوسط نصيب الفرد من الفول والعدس خلال عام 2017 مقارنةً بمثيله عام 2016 بحوالي 35.4%، 11.1% علي الترتيب.

➤ يمثل متوسط نصيب الفرد المصري من اللحوم الحمراء حوالي 20.8% من المتوسط العالمي، ومن اللحوم البيضاء حوالي 23.2%، والأسماك 58.8%، والألبان ومنتجاتها 51.9%.

➤ بصفة عامة تناقص متوسط نصيب الفرد من المنتجات الحيوانية خلال عام 2017 مقارنةً بنصيبه منها خلال عام 2016 بكميات بسيطة، فقد تناقص للحوم الحمراء من 9.2 كجم/سنة إلى 8.9 كجم/سنة، وللحوم البيضاء من 10 كجم/سنة إلى 9.9 كجم/سنة، ولالألبان من 68.9 كجم/سنة إلى 57.8 كجم/سنة.

➤ فيما يتعلق بمتوسط نصيب الفرد من السعرات الحرارية نباتية المصدر خلال الفترة 2013-2017، فقد تبين أن 62.9% من مكونات السعرات الحرارية مصدرها الحبوب، 1.6% مصدرها